



أمسك قلمي
أرسم أحلامي

تدريس اللغة العربية كلغة ثانية ورقة موقف

أيلول 2020



סיכוי / سيكوي Sikkuy

העמותה לקידום שוויון אזרחי / الجمعية لدعم المساواة المدنية
The Association for the Advancement of Civic Equality

إعداد: خلود إدريس ويعلاه مزور

تدريس اللغة العربية كلغة ثانية

ورقة موقف

أيلول 2020

إعداد: خلود إدريس، يعلاه مزور
ترجمة للعربية: ربي سمعان: غلوكل للترجمة والحلول اللغوية
تصميم جرافيكي ورسومات: ليران رافيف غرانيت

هذه الورقة متاحة باللغة العربية على موقع الجمعية: www.sikkuy.org.il

يجوز ويفضّل تصوير، نسخ واقتباس هذا الإصدار مع الإشارة إلى تفاصيل المصدر.
يحظر نسخ هذا الإصدار بدون الحصول على موافقة خطية من الجمعية.

أصدرت هذه الورقة بالتعاون مع:

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TEL AVIV

وبفضل الدعم السخي الذي قدّمه كلّ من:

Lois and Richard England Family Foundation

Alan B. Slifka Foundation



القدس

شارع الشاعرة راحيل 17، بيت هكيرم القدس 96348

هاتف 02-6541225 فاكس 02-6541108

عنوان البريد الإلكتروني: jerusalem@sikkuy.org.il

sikkuy.org.il



facebook.com/sikkuy



twitter.com/Sikkuy



instagram.com/amutat_sikkuy



حيفا

شارع النبي 77، حيفا 3566434

هاتف 04-8523188 فاكس 04-8523065

عنوان البريد الإلكتروني: haifa@sikkuy.org.il

خلفية - تقرير حالة

اللغة العربية هي لغة الأم للمواطنين العرب الذين يشكّلون نحو خمس مواطني الدولة، واللغة التراثية لنحو نصف اليهود في البلاد. مع ذلك، نجد أنّ الغالبية العظمى من مواطني الدولة الناطقين بالعبرية غير قادرين على التعبير والتواصل باللغة العربية بمستوى أساسي: فقط 1.6% من اليهود فوق سن الـ 20 عامًا يفيدون بأنّهم قادرون على إدارة محادثة يومية بالعربية بفضل التعليم المدرسي¹، بالرغم من كون اللغة العربية ظاهريةً مادة إلزامية منذ فترة طويلة، و1% فقط يفيدون بأنّهم قادرون على قراءة كتاب بالعربية². تجدون في تقرير لجمعية سيكوي من عام 2018، والذي تركز عليه هذه الورقة، شرحًا مفصّلًا حول كيفية كون اللغة العربية مادة إلزامية من ناحية، ولكن من ناحية أخرى، فإنّ تدريسها ليس إلزاميًا³.

هناك توجّه سائد في البلاد، والذي انعكس بوضوح في قانون القومية الذي سنّ في صيف 2018، الذي يمنح اللغة العبرية أفضلية ومكانة عليا نسبةً للغات أخرى، بما في ذلك اللغة العربية التي كانت قبل سنتين لغة رسمية في إسرائيل، وهي لغة الأقلية الأصلانية في البلاد. لذلك، كثيرًا ما تكون اللغة العبرية لغة التواصل الوحيدة مع المؤسسات العامة واللغة الظاهرة على اللافتات المعدة لمعرفة الحيز والتنقل فيه. ويتوجب على المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، سواء رسميًا أو فعليًا، معرفة اللغة العبرية بمستوى لغة أم، إذا كانوا يرغبون في الاندماج في سوق العمل، المؤسسات التعليمية والأطر الثقافية.

مقابل هذا التوجّه، نشهد في السنوات الأخيرة ظاهرتين مثيرتين للاهتمام تدلّان على تبني توجّه بديل ينطوي على الاحتواء والشراكة: المزيد من هيئات ومؤسسات خدمة الجمهور- المواصلات العامة، الجامعات، المشافي، المتاحف وأماكن الترفيه- تختار ترجمة معلومات

¹ المصدر: دائرة الإحصاء المركزية، مولّد جداول المسح الاجتماعي، 2011.

² يهودا شنهاف وآخرون، معرفة العربية لدى اليهود في إسرائيل - تقرير جامعة تل-أبيب، معهد فان لير بالتعاون مع دراسات- المركز العربي للقانون والسياسات وسيكوي- جمعية لدعم المساواة المدنية.

³ رعي ومزور (محذرات): **تدريس العربية في التعليم العبري، القدس وحيفا**، جمعية سيكوي، 2018.

وخدمات للعربية، ودمج هذه اللغة بشكل غير مسبق. تضطر هذه المؤسسات لاستثمار موارد متنوعة لخلق التغيير وملاءمة اللافتات والمحتويات للجمهور العربي. الظاهرة الثانية التي اكتسبت زخمًا في السنوات الأخيرة هي تعدد أطر تعلم العربية المحكية للكبار.

تعكس هذه الظواهر إلى حدٍ ما وضع المواطنين العرب-الفلسطينيين في إسرائيل، وتغيير الوعي الحاصل لدى الجمهور اليهودي. عدد متزايد من المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل يندمجون في سوق العمل، بما في ذلك في رتب إدارية متوسطة. في العقد الأخير، ارتفعت نسبة الطلاب العرب في مؤسسات التعليم العالي، بحيث تضاعف عدد طلاب اللقب الثاني، ازدادت نسبة طلاب الدكتوراه بـ 60%، ويعيش أكثر من 10% من السكان العرب في مدن مختلطة. في واقع كهذا، هناك أهمية قصوى لزيادة حضور اللغة العربية في الحيز العام، لأنها تمنح المواطنين العرب الشعور بالأمان والانتماء، وتحدّ من مشاعر الاغتراب والقلق.

في الوقت نفسه، يدرك الجمهور اليهودي شيئاً فشيئاً أنّ معرفة اللغة العربية أصبحت ضرورة قصوى وموردًا اجتماعيًا ذا قيمة عليا في واقعنا هذا. الحساسية للغة قادرة على الحدّ من مشاعر القلق والخوف وتعزيز علاقات متكافئة ومتساوية ومستدامة مع المجتمع العربي في إسرائيل.

من الضروري توفير المهارات التي تساعد على تعزيز التعارف المتبادل، خاصةً في ظل علاقات القوى القائمة بين العرب واليهود في إسرائيل، وبسبب الصراع القومي المستمر. تدلّ الأبحاث على أنّ تعلّم لغة الأقلية يساهم في التخفيف من حدّة الصراع.⁴ كلّما قلّ الفصل والتباعد بين العرب واليهود في المجالات الحياتية المختلفة، كلّما ازدادت أهمية توفير الأدوات لمحاربة الجهل والعنصرية والحدّ من النفور بين المجتمعين. نعتقد أنّه يتوجّب على وزارة التربية والتعليم أخذ دور مركزي في توفير هذه الأدوات وتحضير طلاب المدارس من الآن للواقع سريع التغيّر.

⁴ دفورا دوفينر، الشروط المطلوبة لاكتساب اللغات وتعلّمها، الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم، 2012؛ الإطار المرجعي الأوروبي المشترك للغات: التعلم، التدريس والتقييم، وحدة السياسات اللغوية، ستراسبورغ، ترجمة: راحيل مدار، 2016.

هناك قضايا سياسية- اجتماعية حارقة التي لم يعالجها المجتمع الإسرائيلي بعد، والتي تؤثر على توجه وزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بتدريس اللغة العربية:

1. التوجه المتضارب للغة العربية في دولة إسرائيل، كما جاء أعلاه.
2. الجدل الاجتماعي المستمر حول الجهة المخولة بتحديد المواد التعليمية الأساسية في أجهزة التربية والتعليم الأربعة المختلفة.

قد تخلق هذه القضايا دافعية سلبية، والتي قد تصل حد اعتراض طلاب المدارس، بل ومدرائها أيضًا على تعلّم اللغة العربية. حقيقة أنّ اللغة العربية ليست مادة أساسية تحدّد من جدوى تعلّمها، لأنّها ليست جزءًا من شروط الحد الأدنى لإنهاء 12 سنة تعليمية. بسبب الحضور غير المباشر لهذه القضايا في وزارة التربية والتعليم، **يتوجب على الوزارة المبادرة لخطوات عملية لمواجهة المعوقات التي تقع ضمن مجال مسؤوليتها**. كما جاء أعلاه، نشرت جمعية سيكوي في عام 2018 بحثًا يكشف الستار عن الإشكاليات والمعوقات القائمة في سياسات وزارة التربية والتعليم بخصوص تدريس العربية في المدارس اليهودية. يشمل البحث توصيات سياسية مفضّلة. البعض من قبل على يد لجنة التربية والتعليم في الكنيست في تاريخ 3 تموز 2018،⁵ ولكن معلوم لدينا أنّها لم تطبّق بعد.

المعوقات القائمة وتوصيات للتغيير

تتمحور ورقة الموقف هذه حول ثلاثة معوقات مركزية. حسب فهمنا للأمور، من الصعب إحداث أي تغيير أو إحراز تقدم ملحوظ بدون معالجة هذه المعوقات:

- غياب محفزات لتدريس وتعلّم اللغة
- منظومة قياس ومتابعة ثابتة لعدد الطلاب وجودة التعليم
- تأهيل المعلمين والقوى العاملة

لإزالة كلّ من هذه المعوقات، اقترحت عدة توصيات نعتقد أنها قابلة للتطبيق من الآن.

غياب محفزات لتدريس وتعلّم اللغة

اكتساب اللغة يتطلب استثمار وقت وجهود، ولذلك يوصى بتوفير ظروف مثلى ومحفزات قوية للطلاب لتحقيق الغايات المطلوبة منهم. الواقع الحالي الذي يدل على عدم النجاح في تعلّم اللغة، والمنعكس في مستوى إجادة اليهود البالغين في إسرائيل للغة العربية، يقلل من دافعية الطلاب لاستثمار الجهود اللازمة.

في الوقت الحالي، تدريس اللغة العربية ليس إلزامياً حقاً. معرفة اللغة العربية ليست من شروط الحد الأدنى لإنهاء 12 سنة تعليمية، واتخاذ القرار بخصوص إشغال الساعات المخصصة لتعلم اللغة العربية يعود لمدرء المدارس. يتضح من ذلك أنّ دافعية مدرء المدارس تؤثر بشكل كبير على تعزيز وتشجيع تدريس اللغة العربية لدى الطلاب والمعلمين، حتى في جدول الحصص. أي تغيير في المجال يتطلب تجنّد مدرء المدارس والمعلمين. يتوجب على وزارة التربية والتعليم توضيح توجهها بخصوص أهمية تعلم اللغة العربية، وتعزيز دافعية والتزام مدرء المدارس جبال هذا الموضوع.

⁵ [تعلّم اللغة العربية في المدارس في جهاز التربية والتعليم العبري- لمناسبة يوم اللغة العربية.](#)

توصيات

حوافز مخصصة لمدرء المدارس:

1. تحديد الغايات المرجوة بواسطة إجراء برامج تدريب واستكمال لمدرء المدارس.

2. تقديم حوافز للمدارس، بحيث تصبح المؤسسات التعليمية ذات التحصيل العالي في اللغة العربية مؤسسات نموذجية لمدارس أخرى، وتحصل على ساعات إضافية لتعلم العربية التي تخصص لجولات وفعاليات إثرائية في المجال.

3. أنشطة ثقافية وأيام ذروة (على سبيل المثال، يوم اللغة العربية في جهاز التربية والتعليم بأكمله)، والتي تتمحور حول مكانة اللغة العربية كلغة مكانية وتراثية، ولغة أجداد نحو نصف السكان اليهود في البلاد.

حوافز موجّهة للطلاب:

1. زيادة سنوات تعلّم اللغة العربية للمرحلة الابتدائية. يتوجب على وزارة التربية والتعليم تطبيق التصريحات التي صدرت في جلسة لجنة التربية والتعليم في الكنيست في تاريخ 24.5.2016، بخصوص النية ببدء تدريس اللغة العربية في مرحلة مبكرة، وكشف الطلاب على اللغة العربية لمدة أطول لدى الأجيال الأكثر تفرغاً- معنوياً وذهنياً- لتعلم لغة إضافية.

2. تغيير محور البرنامج الدراسي ليكون موجّهاً نحو اكتساب قدرات عملية للتواصل الشخصي، إكساب مهارات وزيادة منالية الثقافة العربية.

3. توعية: أن تبادر وزارة التربية والتعليم لحملة عامة لتعزيز المزايا الثقافية، الاجتماعية والأكاديمية لتعلّم اللغة العربية.

منظومة قياس ومتابعة ثابتة لعدد الطلاب وجودة التعليم

■ يتضح من المعطيات التي زوّدتنا بها وزارة التربية والتعليم أنه لا توجد متابعة كافية لنطاق تدريس اللغة العربية: إذ لا تجرى متابعة ممنهجة لعدد المدارس التي تدرّس اللغة العربية، وعدد الطلاب الذين يتعلمون اللغة في كل مدرسة. لذلك، لا يمكن تطوير سياسة ناجحة ووضع غايات لزيادة عدد الطلاب، ولا يمكن أيضاً وضع غايات لتأهيل العدد الكاف من الكوادر التعليمية.

■ لم يوضع مقياس لتقييم مستوى معرفة وإجادة اللغة. لذلك، لا يمكن وضع غاية محددة لإجادة اللغة بالمستوى المرجو من قبل خريجي جهاز التربية والتعليم العبري. لا توجد متابعة لمستوى التحصيل المرجو أو مستوى التحصيل بشك عام، ولا يمكن تطوير سياسة ناجحة لتحسين مستوى تعليم اللغة العربية. يبرز ذلك تحديداً في حالة الانفصال التي تنشأ عند الانتقال من تدريس اللغة العربية المحكية في المرحلة الابتدائية إلى تدريس اللغة العربية الفصحى في مرحلتي الإعدادية والثانوية.

توصيات

1. إنشاء منظومة متابعة ممنهجة لعدد الطلاب وللمدارس، والتنسيق مع مؤسسات لتأهيل المعلمين بغية تطوير أو توسيع البرامج القائمة لتلبية هذا الاحتياج.

2. تطوير معيار موحد لتقييم معرفة وإجادة اللغة: في الاتحاد الأوروبي مثلا، تم تطوير مؤشر CEFR: Common European Framework for Languages. إنّه مقياس موحد مكوّن من ست فئات لتقييم مستوى معرفة وإجادة اللغات بطريقة تتيح المجال للمقارنة الدولية. 1A و 2A- مستخدمون أساسيون، 1B و 2B- مستخدمون مستقلون، 1C و 2C- مستخدمون خبراء. دخل هذا المقياس حيّز الاستخدام في تدريس اللغة الإنجليزية في إسرائيل، ولكن على حد علمنا، لم تتم بعد ملاءمته وإدخاله حيز الاستخدام في تدريس اللغة العربية.

3. تحديد غايات ومقاييس تحصيلي لكل سنة دراسية، يشمل دمج غايات تعلم العربية المحكية والفصحى.

التدريبات والقوى العاملة

تدلّ تقارير ومقابلات أجريت في السنوات السابقة على نقص في المعلمين الملمّين بجميع أركان اللغة العربية.⁶ تجدر الإشارة إلى أنّ ذلك يعتبر عائقًا رئيسيًا في العديد من الدول التي تتبنى سياسة تدريس لغة ثانية وثالثة.⁷ في إسرائيل، حيث يتحدث نحو 20% من السكان اللغة العربية كلغة أم، ويعاني المعلمون العرب من معدّلًا بطالة مرتفعة- يبدو أنّ هناك إمكانات هائلة غير مستغلة.

توصيات

- 1.** أن تجري وزارة التربية والتعليم مسحًا شاملًا لعدد المعلمين المؤهلين لتدريس اللغة العربية كلغة ثانية، وإجراء التغييرات اللازمة في سياسات لجنة ميزانيات مجلس التعليم العالي لضمان التأهيل الملائم ولاستيفاء الطلب المستقبلي على المعلمين.
- 2.** أن تضع وزارة التربية والتعليم غاية لإجراء استكمالات تطوير مهني للمعلمين، لضمان التأهيل الملائم والمتطور لتدريس اللغة العربية كلغة ثانية.

3. أن توسّع وزارة التربية والتعليم من نطاق خطة دمج المعلمين والمعلمات العرب في مدارس يهودية. تتطلب هذه الخطوة إعادة تأهيل مهني لتدريس اللغة العربية كلغة ثانية، وتوفير مرافقة متواصلة عند الاندماج في المدارس. يمكن التعلّم والاستفادة من الجهود المركّزة القائمة في الحقل. معالجة المعوقات الخاصة وإزالتها قد توفر حلًا للنقص المزمّن في معلّمي اللغة العربية، استغلال الإمكانيات الكامنة لدى المعلمين الذين يتحدثون العربية كلغة أم وتعزيز التعارف المتبادل بشكل متواصل ومتكافئ.

⁶ للتوسّع: روعي ومازور (محرّرات): تدريس اللغة العربية في جهاز التربية والتعليم العبري، القدس وحيفا، جمعية سيكوي 201، ص. 24-25.
⁷ ياعيل ماعوز شاي: سياسات التعليم متعدد اللغات: فرص وتحديات (لمؤتمر دوف لاوتمان للسياسات التربوية، 2019).

التصريحات المبدئية والتربوية لوزارة التربية والتعليم حول أهمية تدريس اللغة العربية يجب أن تنعكس في خطوات موجّهة لخلق الظروف المطلوبة لذلك. وضع خطة ممنهجة من قبل وزارة التربية والتعليم، تحتّ على النجاح واكتساب مهارات عملية باللغة العربية- شفويًا أو كتابيًا- سيعزز من الفضول، التقدير والارتباط بالثقافة العربية الغنية والمتنوعة في إسرائيل. ستساهم هذه الخطة أيضًا في تعزيز القدرات الأكاديمية-اللغوية للطلاب، باللغة العربية وبلغتهم الأم على حد سواء. خوض سيرورة ممنهجة في وزارة التربية والتعليم التي ستغيّر من وضع اللغة العربية لدى دارسيها قد يمنحنا جميعًا مدخلًا لثقافة المكان الذي نعيش فيه وسيساهم في بناء مجتمع مدني مشترك ومتكافئ.

